

ووجه حذف المتبدل به في هذه الامور كما ذكره المحقق الشريف في شرح الكشاف
من ان المزج بالدم والدم مثلا وصف لما قبله حوالت فيه العزب والفتان والعرض
من هذا اللفظ ان اظهر الاهتمام بالدم كونه من جهة ان فيه زيادة البقاء للشمع
وتخفيفه في الشئ كما ذكره الاصطحاب انما يكون شمع اودم او نحوها مما يقتضيه
المقام والمادة ومن ما قبله من شدة الانتعاش الترموا حذف المتبدل ليكون في صورة
منقول من متعلق ما قبله **قوله** ولما ذكره المتبادر من الركن هاهنا ذكر المتبادل
لحذف الركن والدم هنا مع من ذلك لفرقة حمله قوله تعالى اولئك هم المفلحون
من هذا القبيل مع ان قوله اولئك اذا لم يذكر لم يكن مقدرين او ليس المتبدل اليه
مستدلا بل لشيء اخر اعني قوله اولئك على هذا **قوله** الاصل كونه الاصل المستدل
قد يطلق على ما سطره على الراجح والشايق في الاعتناء وتصح هنا حمله على كل منهما
قوله ولا مقتضى القدر **عنه** فان الكلام في ذكر المتبدل اليه مع وجود
الفرقة اذ مع عدمها يكون التام واجبا لتأدية اصل المراد والخصية وتبصر بعد ذلك
في الشرح وسر اليه قوله الم لم يقف العويل على لفظه بل ذكره غننا بما على اللفظ
والاجتزاع عنه مقتضى للتدوير **احمد** كانه ليس المعنى مجرد صحة القصد الى
الخير بل يقتضيه بالفعل في الشئ انه غير تام **قوله** او من زيادة الاضاح والفتن
اي اضاح المتبدل اليه وغيره ولفظ زيادة الزيادة حصول الاضاح بالنظر الى الطرفين
والفرق بينهما ان الاضاح بالنظر الى فهم الشاع والفرق بالنظر الى الحكمة ويعبره في
ذهنه **قوله** وانما يعطيه اذ تخرج لفظ الاطمان وان كان الحاصل من ذلك اسم بدل
على العظم هو نفس العظم اى لوصف بالعتبة لمن الكلام عند قيام القرينة على
ان المتبدل حذف في عرفه فاسمه البالد على العظم يعبره من الكلام عند عدم ذكر
في ذكره محتمل اظهار التعظيم قوله او التزل بذكره بمعنى ان يكون عطف على جهاز
قوله حيث لا يصح مطلوب الاقرب ابدال الاضاح بالشاع ليشتمول على موطن
عليه السلام فان الاضاح لا يستعمل في حقه تعالى بخلاف الشاع وفي قوله حيث الاضاح
اشارة الى ان سطر الكلام ليس غرضا اصليا كما لا يعارض الشاعفة وانما قصد لمن الاضاح
من الشاع مطلوب **قوله** جمعها او بعدد الاشارة الى ما ذكره من الحاجب من ان
القديم اللفظ في ان الحذف في ضرب بعلامه وهذا يرمى في ضرب غلامه من يد
فان لم يلبوا ان كان منحرفا لفظا لكنه مستقرا بعدد لان من يثبت الفاعل في ارضه المفعول

من اللفظ
والاصح
الجمع

والقديم المعنى في ان احدهما ان يكون قبل الصبر لظن من المرجح بان يكون حين
يدل على اللفظ في قوله تعالى اعدوا له اقرب للقوى لان الفاعل من المصدر وهو
والثاني ان يكون المرجح مع من اللفظ اما من شيق قبل الصبر نحو قوله تعالى يا بوبه
لان الكلام مشوق لبيان المبراة فيلزم ان يكون هناك موزون فرج اليه وهو
الذي اراه السمر بقوله اوقرته خال والقدم الحكيم ان يكون المرجح موجزا ولم يكن
هناك ما يعنى اعنا ونفسه الا ذلك التميز باعتبار ان وضعه على ان يعنى في
مقدم هذا المرجح مقدر حكما الوضع الصبر وذلك كما لخصه المفسر المفسر بما بعده
لغزابه لا حلا ومنه صبر الشان والفتنة **واعلم** انه لم يعرض في الاضاح
للتقديم الحكيم بالمعنى الذي مر وهو الاولى لانه خلاف مقتضى الظاهر وليس هذا
حمله كيق وقد قال المصنف فيما سبق في هذا الحله مقتضى الظاهر **قوله** لان وضع المعنا
يشير الى ان المختار في المعرفة هو المعنى عند الاستعمال دون الوضع كيد
فيها الاضاح الشخصية وغيره من المعنى والمهمة من سائر المعارف فان لفظ
انما للاضاح استعماله في شئ معينه اذ لا يصح ان يقال لينا ونيزاد منكبره معينه
موضوعه لواجب منها واللاكانت في غيره بيان او الاضاح اذ منها واللاكانت
موضوعه او صاعا بعد ايراد المتكلم فوجب ان يكون موضوعه لفهم على شئ
لتلك الايراد يكون العرض من وضعه هنا كاستعماله في افعالها المعنوية **قوله**
من امانتكم جماعة والخير ما افاده بعض الفضلاء من ان موضوعه لكل معين منها
وضعا واحدا عظاما فلا يرد كونها محارة اى شئ منها اذ لا يشترط كونها موضوعا ولو
تصح ما هو مضمونه لكان انا وانته وهذا يحتمل ان لا يحق اى ما اذ لم يستعمل فيما وضعت
فيها من المعنويات الكلية بل يصح استعمالها فيها اذ لا وهذا استبعاد جدا
وكيفه ولو كانت كذلك لما احتل اسم اللغة في عدم استعمالها في المعنويات المحسنة ولما
احتج من نفي استعماله الا ان سمى باسمه فاذ **قوله** **قوله**
بان وضع المعارف على استعمال المعين على كون اصل الخطاب ان يكون المعين
غير تام لمن المراد بالمعنى في قوله واصل الخطاب ان يكون المعين هو الشخص كما
يبدل اليه قوله مع ان الخطاب لا والمراد به في موضع المعارف للاشتغال فيه
البعس وجهه صا والشرح كثير من المعارف كالعرف المسمى ولا يفرده لانه ليس
الحيثه من اذى مستعمل في معين من حيث انه معين واصل الاستارة الى



الاصح
الجمع